

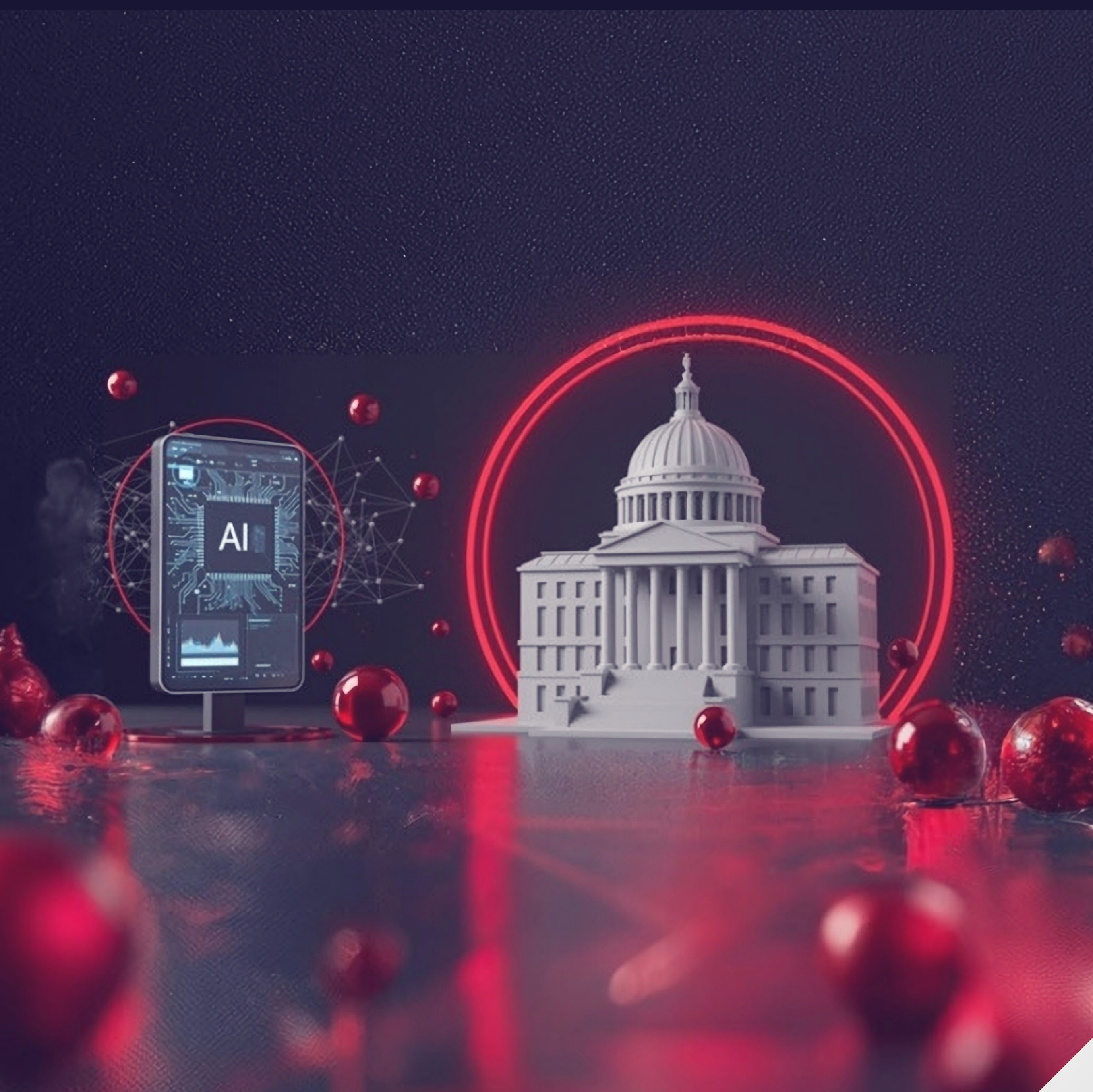


تريندز للبحوث والاستشارات
TRENDS RESEARCH & ADVISORY

نشرة

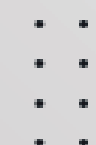
متابعة اتجاهات الإنتاج
المعرفي في العالم

المعرفة.. محرك التحول في عصر الدراسات ما بعد التخصصية



46

(شهر أبريل 2026)



مقدمة العدد

يشهد الإنتاج المعرفي المعاصر تحولًا بنيويًا عميقًا، لم يُعَدَّ يسمح بفهمه ضمن الأطر التقليدية التي قامت على الفصل بين الحقول والتخصصات. فقد بات واضحًا أن المعرفة لم تُعَدَّ موزعة ضمن مجالات مستقلة، بل تتجه نحو بناء منظومات تحليلية متداخلة، تتقاطع فيها العلوم الاجتماعية مع العلوم التقنية، وتلتقي فيها المقاربات الجيوسياسية مع دراسات الثقافة والهوية، كما تتشابك فيها دراسات التعليم العالي مع الجغرافيا الاقتصادية، ضمن ديناميات تعكس تعقيد العالم المعاصر وتسارعه. وفي هذا السياق، لم يُعَدَّ من الممكن مقارنة الظواهر الكبرى -مثل التحولات التكنولوجية أو إعادة تشكيل النظام الدولي- من خلال منظور أحادي، بل أصبح من الضروري اعتماد مقاربات متعددة المستويات، قادرة على استيعاب هذا التداخل البنيوي بين المعرفة والواقع.

ومن خلال هذا التحول، تتبلور ملامح مرحلة جديدة يمكن توصيفها بـ"التحول الإيستيمولوجي المركّب"، حيث لم تُعَدَّ المعرفة تُنتج فقط بغرض الفهم والتفسير، بل أصبحت أداة استراتيجية تُستخدم في إدارة العالم والتأثير في مساراته. فالمعرفة اليوم لم تُعَدَّ حيادية أو خارجية عن مراكز القرار، بل باتت جزءًا من آليات السلطة، ومكوّنًا أساسيًا في صياغة السياسات، وتوجيه التحولات الاقتصادية والاجتماعية، بل وحتى إعادة تعريف التوازنات الجيوسياسية. ومن هنا، فإن التحول في طبيعة الإنتاج المعرفي يعكس في جوهره تحولًا أعمق في العلاقة بين الفكر والسلطة، حيث تتقاطع المعرفة مع القوة في إنتاج أنماط جديدة من الهيمنة أو الفاعلية. ويعكس تنوع الأعمال التي يتناولها هذا العدد هذا التحول بوضوح، إذ تتوزع الأعمال ضمن بنية تحليلية تقوم على ثلاثة محاور كبرى، تتكامل فيما بينها لتقديم قراءة شاملة للتحولات الجارية، دون أن تكون هذه المحاور منفصلة، بل هي متداخلة ضمن إطار معرفي أوسع. يتمثل المحور الأول في إعادة تعريف دور المؤسسات المعرفية، وعلى رأسها الجامعات، التي لم تُعَدَّ تُفهم بوصفها فضاءات مغلقة لإنتاج المعرفة النظرية، بل كفاعلين مركزيين

في تشكيل الاقتصاد المعرفي، وفي إنتاج القيمة داخل الأقاليم، وفي بناء شبكات الابتكار العابرة للحدود. وفي هذا السياق، لم تُعَدَّ الجامعة مجرد مؤسسة تعليمية، بل أصبحت عقدة مركزية ضمن شبكات معقدة، تربط بين البحث العلمي، والسياسات العمومية، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني.

ويكشف هذا التحول عن انتقال نوعي في فهم المعرفة ذاتها، من كونها موردًا فكريًا إلى كونها بنية استراتيجية مرتبطة بالمجال المكاني، تؤثر في إعادة تشكيل المدن والأقاليم، وتُسهم في إنتاج أشكال جديدة من التنمية. فالمكان لم يُعَدَّ مجرد إطار جغرافي محايد، بل أصبح عنصرًا فاعلًا في إنتاج المعرفة وتوجيهها، كما أصبحت الجامعات أدوات لإعادة تنظيم الفضاءات الحضرية والاقتصادية، بما يعكس اندماج المعرفة في صلب الديناميات المكانية.

أمّا المحور الثاني، فينقل التحليل إلى مستوى النظام الدولي، حيث تتجه الأعمال المعروضة إلى إعادة التفكير في طبيعته، بعيدًا عن التصورات الأحادية التي هيمنت على الفكر السياسي خلال العقود الماضية. ففي ظل تراجع مركزية النموذج الغربي، وصعود قوى جديدة تحمل تصورات مختلفة للسلطة والتنظيم السياسي، بات العالم يتجه نحو حالة من التعددية السردية، حيث تتنافس نماذج متعددة على تعريف النظام الدولي وقواعده. وفي هذا السياق، لم يُعَدَّ بالإمكان فهم العلاقات الدولية من خلال مفاهيم تقليدية مثل توازن القوى أو المصالح المادية فقط، بل أصبح من الضروري إدماج عناصر الهوية، والتاريخ، والسرديات، في تحليل سلوك الدول.

كما يبرز في هذا المحور دور الفاعلين غير التقليديين في إعادة تشكيل قواعد اللعبة الدولية، سواء كانوا شركات تكنولوجية، أو شبكات معرفية، أو نخبًا عابرة للحدود. وهذا ما يعكس تحولًا في طبيعة السلطة نفسها، التي لم تُعَدَّ حكرًا على الدولة، بل أصبحت موزعة ضمن شبكات متعددة المستويات،

والتي لم تُعد تقتصر على قضايا محددة، بل تمتد إلى إعادة تعريف مفاهيم أساسية مثل التنمية، والعدالة، والهوية، والسلطة، ضمن سياق عالمي متغير.

كما يبرز هذا التقرير أن أحد أهم التحولات في الحقل المعرفي يتمثل في الانتقال من التحليل الوصفي إلى التحليل النقدي-الاستشرافي، حيث لم يُعد الهدف فقط فهم الظواهر كما هي، بل استشراف مساراتها المستقبلية، وتقديم أدوات تحليلية تساعد على التعامل مع عدم اليقين. وفي هذا الإطار، تتزايد أهمية المقاربات التي تجمع بين التحليل العلمي والبعد المعياري، خاصة فيما يتعلق بقضايا مثل التكنولوجيا، والديمقراطية، والحوكمة العالمية، حيث لم يُعد بالإمكان الفصل بين ما هو كائن وما ينبغي أن يكون.

وعليه، فإنه يمكن قراءة هذا العدد بوصفه محاولة لرسم خريطة معرفية لمرحلة انتقالية يعيشها العالم، حيث تتقاطع التحولات التكنولوجية مع التغيرات الجيوسياسية، وتُعاد صياغة العلاقة بين المعرفة والسلطة ضمن سياق يتسم بالتعقيد والتسارع. وفي هذا الإطار، لا يهدف التقرير إلى تقديم عرض وصفي للإصدارات فحسب، بل يسعى إلى الكشف عن البنى العميقة التي تحكم الإنتاج المعرفي المعاصر، واستشراف الاتجاهات التي ستشكل ملامح التفكير العالمي في السنوات القادمة، في عالم لم تُعد فيه المعرفة مجرد انعكاس للواقع، بل إحدى أهم أدوات إعادة تشكيله.

هيئة التحرير

د. وائل صالح
سارة النياضي
نجلاء المدفع

تدقيق لغوي د. محمد سعيد عطية
تصميم وائل عبدالمجيد

تتقاطع فيها المصالح الاقتصادية مع الأبعاد الثقافية والسياسية. في حين يركز المحور الثالث على التحولات التكنولوجية، وخاصة ما يتعلق بالذكاء الاصطناعي، بوصفه أحد أهم العوامل التي تعيد تشكيل العالم المعاصر. غير أن ما يميز هذا الطرح هو تجاوز النظرة الأداة للتكنولوجيا، نحو فهمها كمشروع سياسي ومعرفي، يعيد تعريف العلاقة بين الإنسان والتقنية، وبين المعرفة والسلطة. فالذكاء الاصطناعي لم يُعد مجرد أداة لتحسين الكفاءة أو تسريع العمليات، بل أصبح إطاراً لإعادة تنظيم المعرفة، وإنتاج أنماط جديدة من السيطرة، وإعادة توزيع القوة على المستوى العالمي.

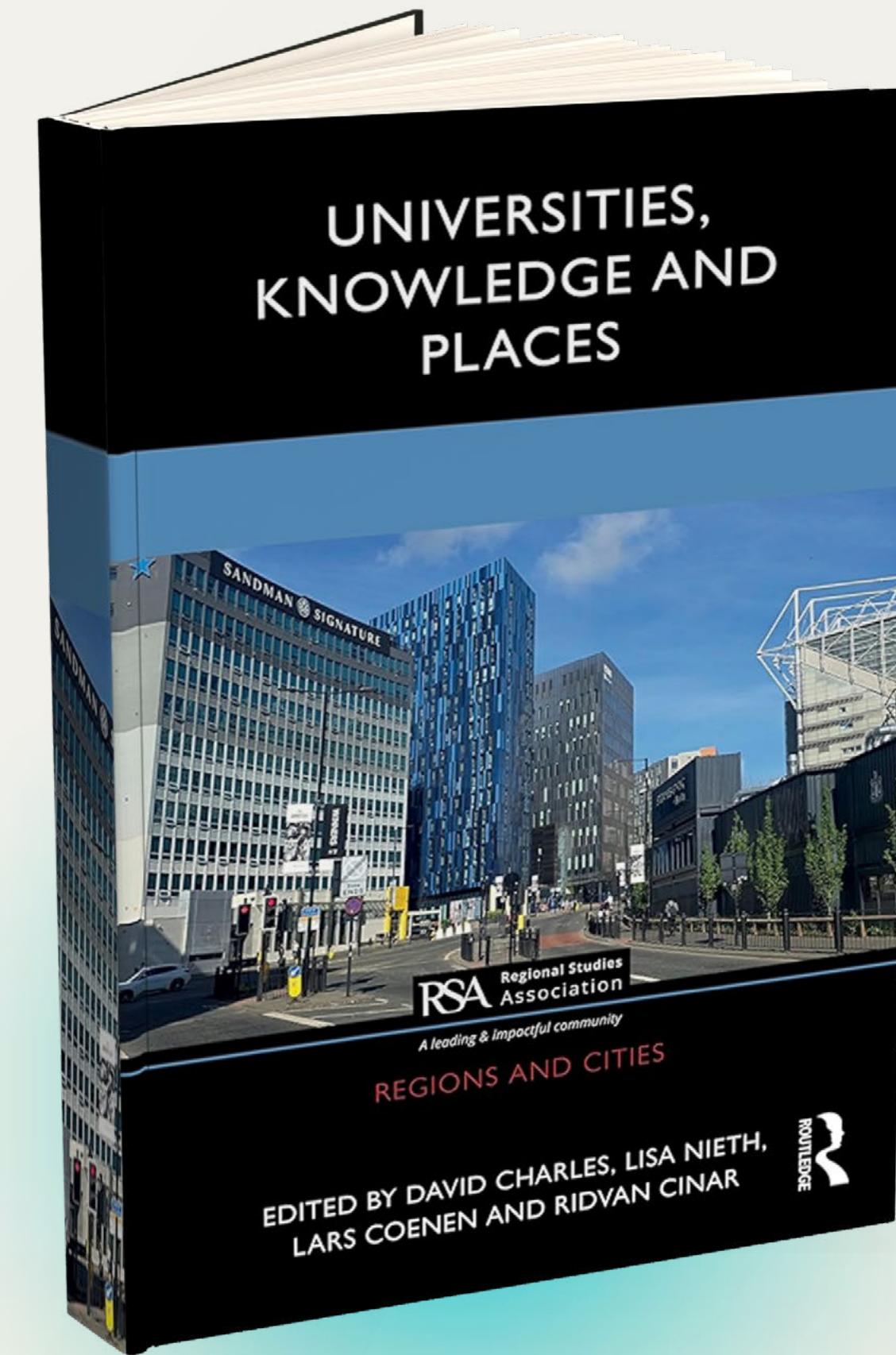
وفي هذا السياق، تبرز أهمية المقاربات الأنثروبولوجية والاجتماعية التي تسعى إلى فهم كيفية تشكّل هذه التكنولوجيا ضمن سياقات ثقافية وتاريخية محددة، وكيف تؤثر في أنماط التفكير والتفاعل الاجتماعي. كما تكشف التحليلات الجيوسياسية أن الذكاء الاصطناعي أصبح أحد ميادين الصراع الدولي، حيث تتنافس الدول والشركات في السيطرة على البيانات والخوارزميات، باعتبارها موارد استراتيجية جديدة.

ولا يقتصر هذا العدد على هذه المحاور الثلاثة، بل يتجاوزها ليشمل تحليلات تتعلق بالتحولات الاجتماعية والاقتصادية في سياقات مختلفة، ما يعكس الطابع العالمي والمتعدد الأبعاد للإنتاج المعرفي المعاصر. ففي السياق الأوروبي، تبرز إشكاليات تتعلق بمستقبل الدولة الاجتماعية، في ظل الضغوط الديموغرافية والاقتصادية، وإعادة تعريف دور الدولة في توفير الحماية الاجتماعية. أمّا في السياق الأمريكي، فتظهر محاولات لإعادة صياغة الخطاب التقدمي، من خلال الانتقال من منطق إدارة النُدرة إلى منطق إنتاج الوفرة، بما يعكس تحوّلًا في التفكير الاقتصادي والسياسي. وفي السياق الإفريقي، يتم تفكيك الصور النمطية التي طالما هيمنت على تمثيل القارة، وإعادة بناء فهم أكثر تعقيداً يعترف بتنوعها الداخلي، ودينامياتها السياسية والاجتماعية والثقافية. هذا التعدد في المقاربات يكشف عن اتساع نطاق الأسئلة التي يطرحها الإنتاج المعرفي المعاصر،

للأفكار المركزية التي شكّلت هذا الحقل، كما يستكشف الاتجاهات البحثية الجديدة التي انبثقت عنها. ومن خلال هذا التفاعل بين البعد التكريمي والبعد التحليلي، يقدم الكتاب رؤية تركيبية تُسهّم في إعادة تعريف موقع الجامعات داخل النظم المعاصرة، بوصفها مؤسسات منتجة للمعرفة، ووسائل لنقلها، وأدوات لتطبيقها في سياقات مكانية متعددة.

ينتظم الكتاب حول ثلاثة محاور رئيسية مترابطة، تعكس في مجملها تعقيد العلاقة بين الجامعات والمجال المكاني، وتُبرز تعددية المستويات التي تتحرك ضمنها هذه العلاقة. يركّز المحور الأول على الجامعات وعلاقتها بالمدن والأقاليم، حيث يتم تحليل كيفية تموضع المؤسسات الأكاديمية داخل السياقات المكانية -بوصفها عناصر بنيوية- في تشكيل الهياكل الحضرية والإقليمية. ولا يقتصر هذا التحليل على الوجود الفيزيائي للجامعة، بل يمتد ليشمل دورها في إعادة تشكيل الاقتصاد المحلي، وإنتاج الفضاءات المعرفية، وتعزيز الروابط بين المعرفة والمجتمع. كما يولي هذا المحور اهتمامًا خاصًا لمسألة حوكمة العلاقة بين الجامعة والمجال، من خلال دراسة أنماط التعاون بين الفاعلين المختلفين، سواء كانوا مؤسسات عامة أو خاصة أو مدنية، إلى جانب عرض حالات تطبيقية دولية تُظهر تنوع النماذج المؤسسية واختلاف السياقات. ويكشف هذا المحور، في جوهره، عن أن الجامعة ليست مجرد مؤسسة قائمة داخل المكان، بل هي فاعل يُسهّم في إنتاجه وإعادة تشكيله.

أمّا المحور الثاني، فينقل التحليل إلى مستوى أكثر تعقيدًا، من خلال التركيز على الشبكات المحلية والعالمية التي تشكل الإطار الديناميكي لتبادل المعرفة.



الجامعات.. المعرفة والمجال المكاني

يندرج هذا العمل ضمن الحقول البحثية التي تشهد تحولات عميقة في دراسة دور الجامعات، حيث لم تُعدّ تُفهم بوصفها مؤسسات معزولة لإنتاج المعرفة، بل كفاعلين مركزيين ضمن منظومات مكانية معقدة، تتقاطع فيها الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

وفي هذا السياق، يستند الكتاب إلى فصول كتبها باحثون عملوا عن قرب مع بول بينيوورث أو تأثروا بإسهاماته الفكرية، بحيث لا يقتصر على استعادة إرث علمي فردي، بل ينخرط في نقاش تحليلي معمّق

جديدة من القيادة والتنسيق.

ولا يقتصر الكتاب على الطابع التحليلي، بل يتضمن أيضًا بعدًا توثيقيًا وتأمليًا مهمًا، من خلال تقديم عرض شامل لمسيرة بول بينيورث العلمية، وتحليل إسهاماته في تطوير هذا الحقل، إلى جانب قائمة مفصلة بأعماله المنشورة. ويُتيح هذا البعد الربط بين تطور الحقل المعرفي والمسار الفكري لأحد أبرز الباحثين فيه، ما يضيفي على العمل طابعًا مزدوجًا يجمع بين التأريخ والتحليل، وبين الفردي والجماعي.

وعليه، يمكن النظر إلى هذا الكتاب بوصفه مرجعًا أكاديميًا أساسيًا للباحثين والمهتمين بدراسات التعليم العالي، والتنمية الإقليمية، والابتكار، حيث يقدم إطارًا تحليليًا متقدمًا لفهم التفاعلات المعقدة بين الجامعات والمعرفة والمجال المكاني. كما يُسهم في إعادة صياغة النقاش حول دور الجامعات في عالم يشهد تحولات بنيوية عميقة، حيث لم تُعد هذه المؤسسات مجرد فضاءات للتعليم والبحث، بل أصبحت فاعلاً مركزيًا في إنتاج القيمة، وإعادة تشكيل الفضاءات، وبناء الجسور بين المحلي والعالمي، وبين المعرفة والتطبيق، ضمن سياق يتسم بتزايد الترابط والتعقيد.

تأليف: ديفيد تشارلز، ليزا نيبث، لارس كوينن، رضوان جينار

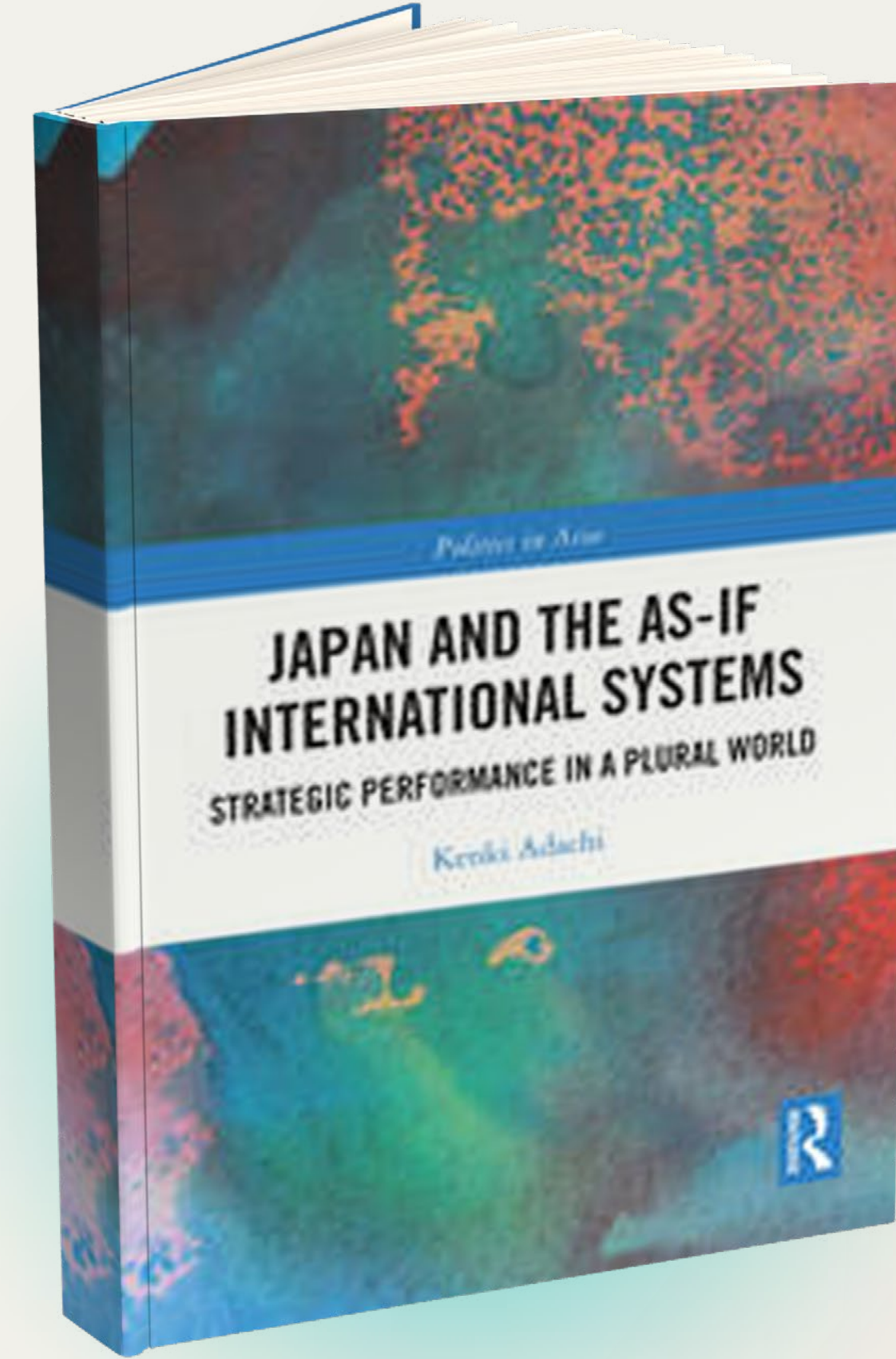
ففي ظل اقتصاد قائم على الابتكار، لم تُعد المعرفة تنتج داخل حدود مؤسساتية مغلقة، بل تتشكل ضمن شبكات متعددة المستويات تربط بين الجامعات وقطاع الأعمال والمؤسسات الوسيطة. ومن هذا المنظور، يستكشف هذا المحور ديناميات نقل المعرفة، ليس فقط من حيث البعد التقني، بل أيضًا من حيث الأبعاد الاجتماعية والثقافية التي تحكم هذه العمليات. كما يسلط الضوء على دور العلاقات غير الرسمية، والشبكات الاجتماعية، وريادة الأعمال الاجتماعية، في تعزيز تدفقات المعرفة، بما يعكس الطبيعة المركبة للابتكار. ويُولي اهتمامًا خاصًا لدور الجاليات الأكاديمية في الخارج (الدياسبورا)، بوصفها فاعلاً استراتيجيًا في الربط بين النظم الوطنية والعالمية، حيث تُسهم في نقل المعرفة وتكييفها ضمن سياقات مختلفة، ما يعزز من الطابع العابر للحدود لهذا الحقل.

في حين يركز المحور الثالث على الأقاليم والقيادة، من خلال تحليل الدور الاستراتيجي لمختلف الفاعلين في عمليات التنمية المكانية، سواء كانوا جامعات، أو سلطات محلية، أو شركات، أو شبكات تعاونية. ويُبرز هذا المحور مفهوم "القيادة المكانية" بوصفه إطارًا تحليليًا لفهم كيفية تعبئة الموارد، وتنسيق الجهود، وبناء رؤية مشتركة للتنمية. كما يناقش التحديات المرتبطة بتحقيق التكامل بين الاستراتيجيات المحلية والعالمية، خاصة في ظل تزايد تعقيد النظم الاقتصادية والاجتماعية، وتداخل مستويات الحوكمة. ويكشف هذا المحور أن التنمية الإقليمية لم تُعد عملية خطية، بل أصبحت نتيجة لتفاعلات معقدة بين فاعلين متعددين، تتطلب أنماطًا

ومتشابكة، يمكن للدول أن تنخرط فيها بطرق مرنة، تجمع بين التكيف والمقاومة وإعادة التشكيل.

في هذا السياق، يركز الكتاب على مفهوم "الأنظمة الدولية الافتراضية" (As-If International Systems)، الذي يشير إلى نمط من التفاعل الاستراتيجي، حيث تتصرف الدول "كما لو" كانت ملتزمة بقواعد نظام معين، دون أن يعني ذلك تبنيها الكامل لهذه القواعد أو اعتقادها بشرعيتها. ومن خلال هذا المفهوم، يقدم المؤلف إطارًا تحليليًا جديدًا يسمح بفهم كيفية تعامل اليابان مع أنظمة دولية متداخلة، بدءًا من النظام الصيني القائم على العلاقات التبعية (tributary system)، وصولًا إلى النظام الغربي الحديث القائم على سيادة الدولة.

ويبين الكتاب أن اليابان لم تكن مجرد متلقٍ سلبي لهذه الأنظمة، بل كانت فاعلاً استراتيجيًا استطاع أن يناور بين هذه الأطر المختلفة، مستفيدًا من التناقضات بينها، ومطورًا أشكالًا خاصة من التفاعل، تسمح له بالحفاظ على قدر من الاستقلالية. ففي بعض المراحل، انخرطت اليابان في النظام الصيني، مع الحفاظ على مسافة رمزية منه، وفي مراحل أخرى انسحبت منه أو أعادت تعريف علاقتها به، قبل أن تعيد الاندماج في سياقات مختلفة. هذا التفاعل الديناميكي يعكس قدرة الدولة على ممارسة ما يسميه المؤلف "الأداء الاستراتيجي"، حيث لا تقتصر السياسة الخارجية على تحقيق المصالح المادية، بل تشمل أيضًا إدارة الهوية والانتماء ضمن أنظمة متعددة.



اليابان والأنظمة الدولية الافتراضية: الأداء الاستراتيجي في عالم تعددي

يقدم هذا الكتاب مساهمة نظرية مبتكرة في حقل العلاقات الدولية، من خلال إعادة قراءة موقع اليابان في النظام الدولي عبر عدسة غير غربية، تسعى إلى تفكيك التصورات التقليدية، التي تضع النظام الدولي ضمن إطار أحادي ذي مركزية غربية.

وينطلق كينكي أداتشي (2026) من أطروحة مفادها أن الأنظمة الدولية ليست كيانات ثابتة أو متجانسة، بل هي فضاءات متعددة

المنظور، يقدم الكتاب إطاراً تحليلياً مفيداً لفهم ديناميات هذا التحول، خاصة فيما يتعلق بدور الفاعلين غير الغربيين في إعادة تشكيل النظام الدولي، وبكيفية تفاعلهم مع أنظمة متعددة ومتداخلة. وعليه، يشكل هذا الكتاب إسهاماً مهماً في تطوير ما يُعرف بـ "العلاقات الدولية العالمية" (Global IR)، من خلال تقديم منظور غير غربي يعيد النظر في المفاهيم الأساسية للحقل، ويقترح أدوات تحليلية جديدة لفهم تعقيدات السياسة العالمية. كما يمثل مرجعاً أساسياً للباحثين والمهتمين بالعلاقات الدولية، والتاريخ الآسيوي، والدراسات الدبلوماسية، حيث يقدم قراءة غنية ومتعددة الطبقات لتطور النظام الدولي، ودور اليابان فيه، ضمن إطار نظري يتجاوز الحدود التقليدية للتحليل.

تأليف: كينكي أداتشي

كما يتحدى الكتاب الفرضية التقليدية التي ترى أن سلوك الدول في النظام الدولي يتحدد أساساً من خلال توازنات القوة أو حسابات المصلحة، ليقترح بدلاً من ذلك أن الهوية تلعب دوراً حاسماً في تشكيل مواقف الدول تجاه الأنظمة الدولية. فاليابان، وفق هذا التحليل، لم تتعامل مع هذه الأنظمة فقط بوصفها قيوداً أو فرصاً، بل بوصفها فضاءات تُعاد فيها صياغة هويتها السياسية والثقافية، ما يمنح سلوكها طابعاً مركباً يتجاوز التفسيرات الواقعية التقليدية. ومن خلال الدمج بين التاريخ العالمي ونظرية العلاقات الدولية، يقدم الكتاب قراءة متعددة الأبعاد لتطور النظام الدولي، تُبرز أن هذا النظام لم يكن يوماً أحاديّاً أو متجانساً، بل كان دائماً قائماً على تداخل أنظمة مختلفة، تتعايش أحياناً وتتعارض أحياناً أخرى. وفي هذا السياق، تُستخدم الحالة اليابانية كنموذج لفهم كيفية تشكيل هذه الأنظمة، وكيفية تفاعل الدول معها بطرق تتجاوز الامتثال أو الرفض، نحو أنماط أكثر تعقيداً من "الامتثال الانتقائي" أو "الانخراط الاستراتيجي".

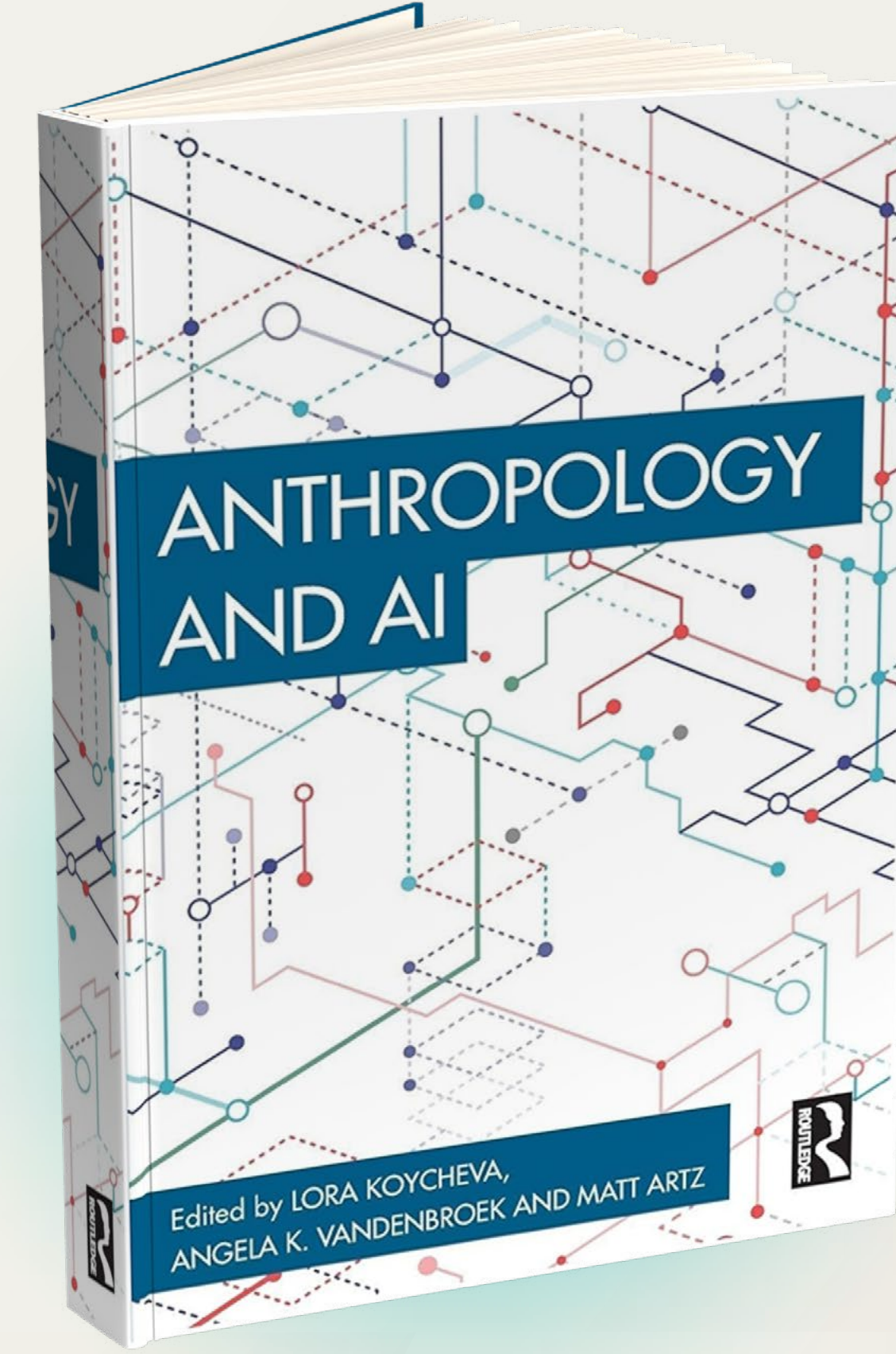
كما يكتسب هذا العمل أهمية خاصة في سياق التحولات المعاصرة، حيث يشهد العالم انتقالاً نحو نظام متعدد الأقطاب، تتزايد فيه التفاعلات بين قوى كبرى، مثل الولايات المتحدة والصين. ومن هذا

وثقافية تعيد تشكيل أنماط التفكير، والتفاعل، وإنتاج المعرفة. ومن هذا المنطلق، يطرح الكتاب سؤالاً مركباً: كيف يمكن للأنثروبولوجيا أن تستجيب لهذا التحول، وأن تسهم في تفسيره ونقده؟

يجمع هذا العمل اثني عشر فصلاً بحثياً، تم اختيارها بعناية لتعكس تنوع المقاربات داخل الأنثروبولوجيا وعلوم الاجتماع والتكنولوجيا، حيث تتراوح بين التحليل النظري، والدراسات الميدانية، والتطبيقات العملية. ويغطي الكتاب طيفاً واسعاً من موضوعات الذكاء الاصطناعي، بدءاً من تقنيات الاستماع الآلي، مروراً بفلسفات المهندسين، وصولاً إلى النماذج اللغوية الكبيرة ووكلاء المحادثة. ومن خلال هذا التنوع، يقدم الكتاب صورة مركبة للذكاء الاصطناعي، بوصفه مجالاً تتقاطع فيه التكنولوجيا مع الثقافة، والمعرفة مع السلطة، والإنسان مع الآلة.

ينطلق الكتاب من تقليد معرفي راسخ في الأنثروبولوجيا ودراسات العلوم والتكنولوجيا (STS)، يركّز على دراسة التكنولوجيا بوصفها ممارسة اجتماعية، لا مجرد نتاج تقني. وفي هذا السياق، يسعى إلى تفكيك الافتراضات التي تحيط بالذكاء الاصطناعي، خاصة تلك التي تقدّمه ككيان مستقل أو "فاعل ذاتي"، من خلال تحليل الخطابات التي تُنتج حوله، والخيالات الاجتماعية التي تغذيه. كما يسلط الضوء على كيفية تشكّل أنظمة الذكاء الاصطناعي ضمن سياقات تاريخية وثقافية محددة، ما يبرز الطابع غير المحايد لهذه التكنولوجيا.

ويتوزع الكتاب على ثلاثة محاور رئيسية تعكس مستويات مختلفة من



الأنثروبولوجيا والذكاء الاصطناعي

يمثل هذا الكتاب مساهمة متعددة التخصصات في دراسة العلاقة المعقدة بين الذكاء الاصطناعي والمجتمع الإنساني، من خلال مقارنة أنثروبولوجية تسعى إلى تجاوز التصورات التقنية الضيقة، نحو فهم أعمق للأبعاد الثقافية والاجتماعية والمعرفية لهذه التكنولوجيا المتسارعة.

ففي ظل الانتشار المتزايد للذكاء الاصطناعي في الحياة اليومية، لم يعد من الممكن النظر إليه بوصفه مجرد أداة تقنية، بل كظاهرة اجتماعية

والذكاء الاصطناعي، حيث يتم طرح تساؤلات حول الدور الذي يمكن أن تلعبه العلوم الاجتماعية في توجيه تطوّر هذه التكنولوجيات، وضمان أن تكون أكثر عدالة وشمولاً. ومن هذا المنظور، لا يكتفي الكتاب بتحليل الواقع، بل يسعى أيضاً إلى استشراف المستقبل، من خلال تقديم رؤى نقدية حول كيفية إعادة تصميم العلاقة بين الإنسان والتكنولوجيا. وعليه، يشكّل هذا العمل مرجعاً مهماً للباحثين والطلبة في مجالات الأنثروبولوجيا، ودراسات العلوم والتكنولوجيا، والعلوم الرقمية، وعلوم الحاسوب، حيث يقدم إطاراً تحليلياً غنياً لفهم الذكاء الاصطناعي، بوصفه ظاهرة متعددة الأبعاد. كما يُسهم في توسيع النقاش حول التكنولوجيا الناشئة، من خلال إدماج البعد الإنساني والاجتماعي في تحليلها، بما يفتح آفاقاً جديدة لفهم التحولات التي يشهدها العالم المعاصر في ظل صعود الذكاء الاصطناعي.

تأليف: لورا كويتشيفا، أنجيلا ك. فاندنبروك، مات آرترز

التحليل. يركّز المحور الأول على السياقات والأطر النظرية، حيث يتم تقديم مقاربات أنثروبولوجية لفهم الذكاء الاصطناعي بوصفه ظاهرة زمنية وتاريخية، تتقاطع فيها الماضي والحاضر والمستقبل. كما يناقش هذا المحور مفاهيم مثل "التشارك في التكوّن" بين الإنسان والآلة، ويحلل البعد الرمزي للذكاء الاصطناعي، بما في ذلك تمثلاته كفاعل مستقل في المخيال الاجتماعي.

أمّا المحور الثاني، فيتخذ طابعاً نقدياً، حيث يعالج الإشكاليات المعرفية والأخلاقية المرتبطة بالذكاء الاصطناعي، مثل مسألة "الصدق المعرفي"، وإنتاج الخطاب، والانقسامات بين اللغة والصوت في الأنظمة الذكية. كما يسلّط الضوء على قضايا الإدماج والعدالة، خاصة فيما يتعلق بتصميم أنظمة ذكاء اصطناعي تراعي احتياجات ذوي الإعاقة، ما يبرز أهمية إشراك الخبرات المتنوعة في تطوير هذه التقنيات.

في حين يركّز المحور الثالث على التفاعلات السوسيو-تقنية، من خلال تحليل كيفية تصميم واجهات التفاعل بين الإنسان والآلة، ودور المصممين في تشكيل هذه التجارب. كما يناقش الكيفية التي تتطور بها العلاقة بين المستخدمين والأنظمة الذكية، ليس فقط بوصفها علاقة وظيفية، بل كعلاقة اجتماعية وثقافية تتضمن عناصر من التفاوض، والتأويل، وحتى التخيل.

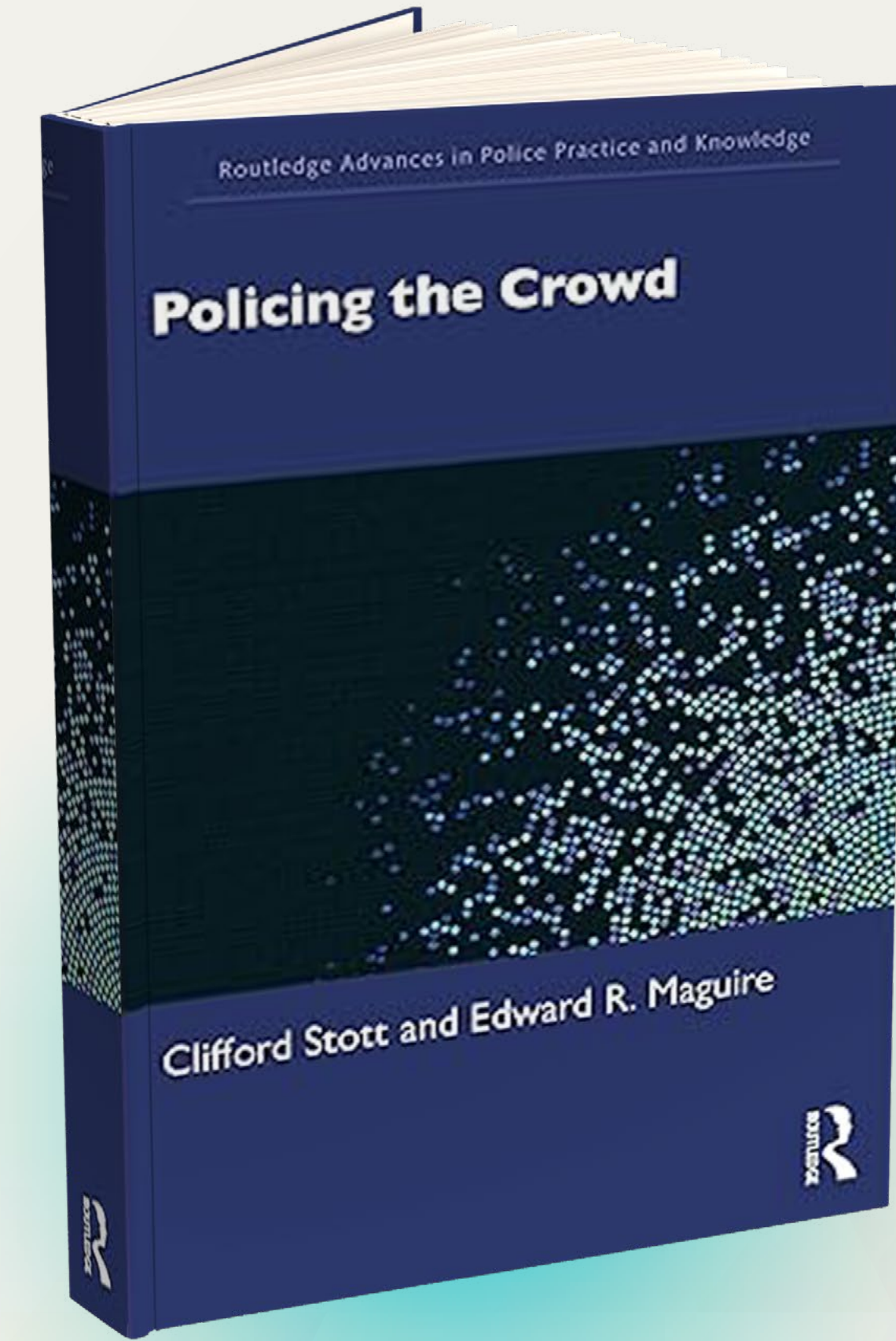
ويُختتم الكتاب بنقاش تأملي حول مستقبل العلاقة بين الأنثروبولوجيا

المواطنين وأجهزة الدولة، حيث يمكن لقرار واحد أن يعزز الشرعية أو يقوضها، وأن يحول الاستقرار إلى اضطراب أو العكس.

يعتمد الكتاب على مجموعة واسعة من دراسات الحالة المستمدة من بريطانيا وأوروبا والولايات المتحدة، ليقدم تحليلاً مقارناً لكيفية تعامل الأنظمة السياسية المختلفة مع الحشود. ومن خلال هذا التنوع الجغرافي، يكشف العمل عن أنماط مشتركة في إدارة النظام العام، كما يُبرز الاختلافات المرتبطة بالسياقات القانونية والثقافية والمؤسسية. ويتميز الكتاب بكونه أول دراسة شاملة توثق كيف أسهم تطور علم نفس الحشود في إعادة تشكيل سياسات وأساليب الشرطة، ليس فقط على المستوى النظري، بل أيضاً في الممارسة الميدانية.

ويُعدُّ من أبرز إسهامات الكتاب اعتماده على أبحاث ميدانية "مُضمَّنة" داخل مؤسسات الشرطة، ما يتيح له تقديم رؤية نادرة من داخل عمليات صنع القرار الأمني، وكيفية ترجمة المعرفة العلمية إلى استراتيجيات عملية. ومن خلال هذا المنظور، يبيّن الكتاب كيف يمكن للأدلة العلمية أن تسهم في إصلاح السياسات الأمنية، وتحسين طرق التعامل مع الحشود، بما يعزز من فعالية التدخل ويقلل من احتمالات التصعيد.

يتتبع الكتاب تطور ممارسات ضبط الحشود منذ القرن التاسع عشر، مروراً بأحداث مفصلية مثل اضطرابات إنجلترا عام 2011، وصولاً إلى احتجاجات "حياة السود مهمة" عام 2020، ليظهر كيف تغيّرت



ضبط الحشود

يمثل هذا الكتاب مساهمة تحليلية رائدة في دراسة العلاقة المعقدة بين الحشود، والديمقراطية، وممارسات الضبط الأمني، حيث ينطلق من فرضية مفادها أن الحشود ليست مجرد تجمعات بشرية عفوية، بل فضاءات ديناميكية تتقاطع فيها الحقوق، والسلطة، والشرعية.

ففي اللحظات التي تتشكل فيها الحشود -سواء في سياقات الاحتفال أو الاحتجاج أو الأزمات- تصبح هذه التجمعات مسرحاً لتفاعل معقد بين

جورج فلويد، ليحلل كيف يمكن للتفاعلات بين الشرطة والمتظاهرين أن تتطور بسرعة نحو التصعيد أو التهدئة، تبعاً لطبيعة الاستجابة الأمنية. وعليه، يقدم هذا الكتاب إطاراً تحليلياً متقدماً لفهم ديناميات الحشود، يجمع بين العمق النظري والتطبيق العملي، ما يجعله مرجعاً أساسياً للباحثين في علم الاجتماع، وعلم النفس، والعلوم السياسية، كما يشكل دليلاً مهماً لصناع السياسات والممارسين في مجال الأمن وإدارة النظام العام. ويؤكد في النهاية أن التحدي الأكبر في التعامل مع الحشود لا يكمن في السيطرة عليها، بل في إدارة العلاقة بينها وبين السلطة بطريقة تحافظ على التوازن بين الأمن والحرية، وبين النظام والديمقراطية.

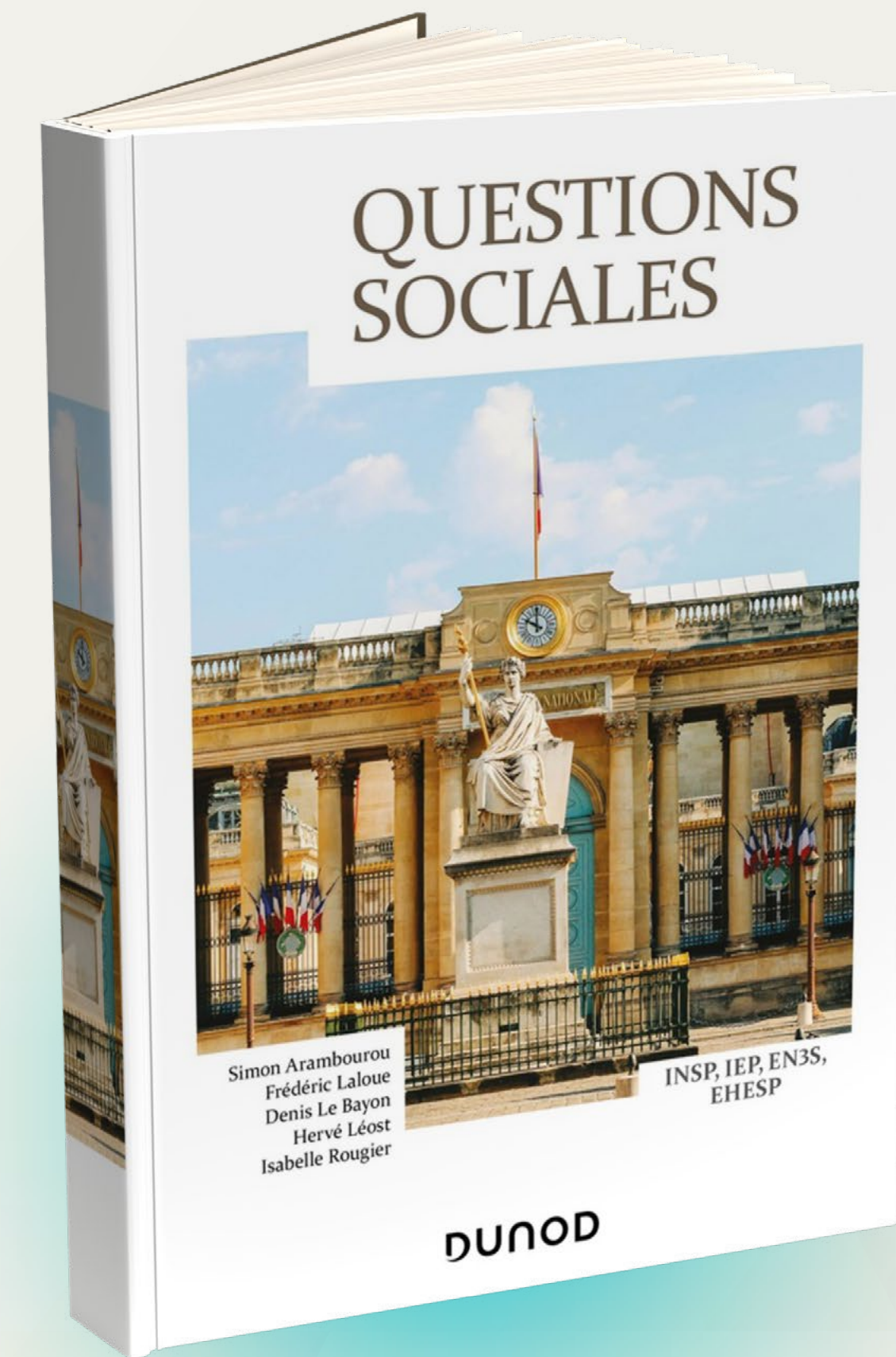
تأليف: كليفورد ستوت، إدوارد ر. ماغواير

التصورات حول طبيعة الحشود. فبينما كانت النظريات الكلاسيكية ترى في الحشود كيانات غير عقلانية وخطرة بطبيعتها، يقدم الكتاب تحولاً نحو مقاربة أكثر تعقيداً، تقوم على نموذج "الهوية الاجتماعية"، الذي يرى أن سلوك الحشود يتشكل من خلال تفاعلات جماعية قائمة على إدراك مشترك للهوية والشرعية.

وفي هذا الإطار، يطور المؤلفان نموذج "الهوية الاجتماعية الموسّع" (ESIM)، الذي يفسر كيف يمكن للتفاعلات بين الشرطة والحشود أن تؤدي إلى التصعيد أو التهدئة، بناءً على إدراك الأفراد لشرعية الإجراءات الأمنية. فحين تُمارس السلطة بشكل يُنظر إليه كعادل ومتناسب، تميل الحشود إلى التعاون، بينما يؤدي الاستخدام المفرط للقوة إلى تعزيز التماسك داخل الحشد وتوسيع نطاق الاضطراب.

كما يبرز الكتاب أهمية الانتقال من نماذج الضبط القائم على القسر، إلى نماذج تعتمد على الحوار والتيسير، حيث يتم التعامل مع الحشود بوصفها شركاء في الحفاظ على النظام، وليس مجرد موضوع للسيطرة. ويظهر من خلال دراسات تطبيقية كيف يمكن لاستراتيجيات مثل "الشرطة الحوارية" أن تقلل من احتمالات العنف، وتعزز الثقة بين المواطنين وأجهزة الأمن.

وفي سياق معاصر، يناقش الكتاب التحديات الجديدة التي تواجه إدارة الحشود، خاصة في ظل تصاعد الاحتجاجات العالمية، وتزايد استخدام وسائل التواصل الاجتماعي في تنظيمها. كما يتناول حالات مثل احتجاجات



القضايا الاجتماعية

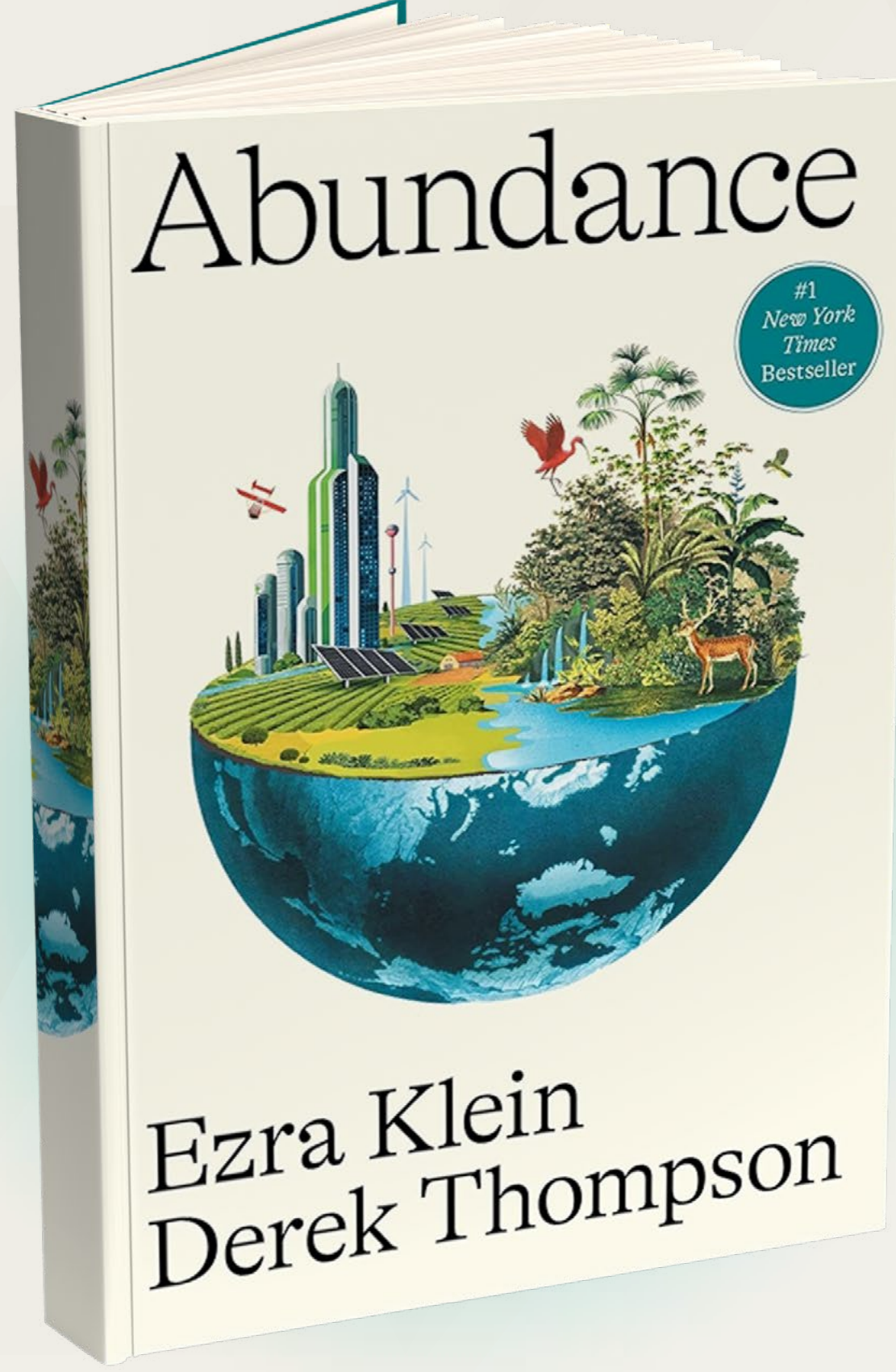
يقدّم هذا العمل، في ظاهره، دليلًا منهجيًا لإعداد المترشحين للمسابقات الإدارية العليا في فرنسا، مثل مسابقة المعهد الوطني للخدمة العامة، غير أنه يتجاوز هذا الإطار الوظيفي الضيق ليشكّل تحليلًا معمّقًا للتحوّلات البنيوية التي يشهدها المجتمع الفرنسي ونموذجه الاجتماعي.

فالموضوعات التي يعالجها الكتاب -بدقة تحليلية لافتة- لا تقتصر على متطلبات التكوين الإداري، بل تنفتح على إشكاليات مركزية

ترتبط بمستقبل الدولة الاجتماعية في سياق أوروبي ودولي متغير. يُفتتح الكتاب بخمسة فصول تأسيسية، تقدّم قراءة تركيبية للمجتمع الفرنسي، مع تركيز خاص على خصائص نموذج الحماية الاجتماعية، بوصفه أحد أعمدة الدولة الحديثة في فرنسا. ويستند هذا التشخيص إلى معطيات دقيقة وتحليلات صادرة عن خبراء في المفتشية العامة للشؤون الاجتماعية (IGAS)، ما يمنحه طابعًا علميًا ومؤسسيًا في آن واحد. ومن خلال هذا المدخل، يطرح الكتاب تساؤلات جوهرية حول استدامة هذا النموذج، وقدرته على التكيف مع التحوّلات الاقتصادية والديمقراطية الراهنة.

ويتناول العمل مجموعة من القضايا المحورية التي تشكّل تحديات كبرى أمام السياسات العمومية، من بينها مستقبل نظام التقاعد في ظل الضغوط المالية وتغيّر البنية العمرية للسكان، والتحوّلات العميقة في سوق العمل المرتبطة بالرقمنة والهشاشة المهنية، إضافة إلى الأزمة التي يعاني منها النظام الصحي، خاصة المستشفيات العمومية، في ظل تزايد الطلب وتراجع الموارد. كما يُولي الكتاب اهتمامًا خاصًا لمسألة الهجرة، بوصفها قضية متعددة الأبعاد، تتقاطع فيها الاعتبارات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

ولا يقتصر التحليل على تشخيص الأوضاع، بل يمتد إلى تقييم السياسات العمومية، من خلال طرح أسئلة نقدية حول فعالية سياسات المدينة، ومستقبل النظام التشاركي (البارتيريزم) في إدارة العلاقات المهنية، فضلًا عن تحليل تطور المؤسسات المعنية بالتشغيل، من "بول إمبلوا" إلى "فرانس ترافاي"، بما يعكس تحولات



تاريخ النشر 2025

الوفرة

يقدم هذا الكتاب أطروحة فكرية وسياسية تسعى إلى إعادة صياغة الخطاب التقدمي في الولايات المتحدة، من خلال نقد ما يسميه المؤلفان بـ "سردية الندرة"، التي أصبحت، في نظرهما، الإطار المهيمن على التفكير الاقتصادي والسياسي خلال العقود الأخيرة.

ويذهب عزرا كلاين وديريك طومسون إلى أن هذا التصور -القائم على محدودية الموارد وتراجع الآفاق الاقتصادية- لا يعكس فقط اختلالاً في قراءة الواقع، بل يُشكّل أيضاً قيداً ذهنياً يحدّ من قدرة السياسات

أعمق في فلسفة التدخل العمومي في سوق العمل. ورغم الطابع التقني لبعض الموضوعات، الذي يفرض أحياناً استخدام مفاهيم متخصصة، نجح المؤلفون في تقديم تحليل واضح وممنهج، يُمكن القارئ من فهم الآليات المعقدة التي تحكم النظام الاجتماعي الفرنسي، وتحولاته الجارية. ومن هذا المنطلق، يُشكّل الكتاب أداة تحليلية مهمة لا تقتصر فائدتها على الطلبة، بل تمتد إلى الباحثين وصناع القرار وكل المهتمين بدراسة الدولة الاجتماعية وتحولاتها. وعليه، يمكن اعتبار هذا العمل مرجعاً أساسياً لفهم التحديات التي تواجه النموذج الاجتماعي الفرنسي في المرحلة الراهنة، حيث يقدم قراءة متوازنة، تجمع بين التحليل الكمي والمعالجة النوعية، وتسلط الضوء على التوترات القائمة بين متطلبات الاستدامة المالية، وضغوط العدالة الاجتماعية، والتحولات البنيوية التي يُعاد في ظلها تعريف دور الدولة في المجال الاجتماعي.

تأليف: سيمون أرامبورو، فريدريك لالو، دينيس لو بايون، هيرفي ليوست، إيزابيل روجيه

العامّة على الابتكار والتوسع.

في هذا السياق، يدعو الكتاب إلى تبني نموذج بديل يقوم على مفهوم "الوفرة"، بوصفه أفقًا سياسيًا واقتصاديًا جديدًا، يُعيد الاعتبار لفكرة النمو، والتوسع، وبناء القدرات الإنتاجية. ومن خلال هذا المنظور، يطرح المؤلفان ما يمكن تسميته بـ "التقدمية البنائية"، وهي مقاربة تسعى إلى تجاوز الانقسامات التقليدية بين الدولة والسوق، وبين القطاع العام والخاص، من أجل تحقيق أهداف ملموسة تتعلق بزيادة المعروض من السلع والخدمات الأساسية، مثل السكن، والطاقة، والبنية التحتية. ويرتكز هذا الطرح على نقد مزدوج: فمن جهة، ينتقد المؤلفان السياسات الاقتصادية التي هيمنت خلال نصف القرن الماضي، معتبرين أنها أسهمت في تكريس التفاوتات الاجتماعية، حتى وإن استفادت منها بعض الفئات. ومن جهة أخرى، يوجّهان نقدًا حادًا للتيارات التقدمية التي يرون أنها انزلقت نحو نوع من "الجمود التنظيمي"، حيث يتم تقديس القواعد والإجراءات على حساب الفعالية والإنجاز. وفي هذا الإطار، يُنتقد ما يُنظر إليه على أنه «مَيْلٌ» داخل بعض أوساط اليسار نحو تبني خطاب "الانكماش" أو "النمو الصفري"، الذي يُقدّم بوصفه ردًا على الأزمات البيئية والاقتصادية، لكنه، في نظر المؤلفين، يقيّد إمكانيات التحول. كما يضع الكتاب هذا النقاش في سياق أوسع، يتعلق بالأزمة التي يمر بها التيار الوسطي في الولايات المتحدة، حيث يحاول المؤلفان إعادة إحياء تقليد براغماتي يقوم على التركيز على النتائج بدل الأيديولوجيا. وفي هذا

السياق، يتم تقديم فكرة "الوفرة" ليس فقط كخيار اقتصادي، بل كمشروع سياسي يسعى إلى استعادة الثقة في قدرة الدولة والمجتمع على البناء والتوسع.

ويؤلي الكتاب اهتمامًا خاصًا لمسألة الطاقة، حيث يرى المؤلفان أن تحقيق "الوفرة الطاقية" أصبح ممكنًا في ظل التطورات التكنولوجية، خاصة في مجالات الطاقة النووية والمتجددة. ومن هذا المنظور، تُطرح الطاقة بوصفها شرطًا أساسيًا لأي مشروع تنموي، وعنصرًا محوريًا في إعادة تشكيل الاقتصاد والمجتمع.

وعليه، يمكن قراءة هذا العمل بوصفه محاولة لإعادة تأطير النقاش حول مستقبل السياسات العامة في الولايات المتحدة، من خلال الانتقال من منطق إدارة الندرة إلى منطق إنتاج الوفرة. وهو يقدّم، في الوقت ذاته، نقدًا للتيارات السياسية المختلفة، سواء تلك التي تميل إلى الانغلاق أو تلك التي تتبنى رؤى صفيرية للعالم، داعيًا إلى مقاربة أكثر انفتاحًا وبراعماتية.

في المجمل، يشكّل هذا الكتاب إسهامًا مهمًا في النقاشات المعاصرة حول الاقتصاد السياسي، ودور الدولة، ومستقبل التقدمية، حيث يطرح إطارًا فكريًا يسعى إلى تجاوز الحدود التقليدية بين الأيديولوجيات، وإعادة التفكير في إمكانيات النمو والتنمية في عالم يشهد تحولات عميقة.

تأليف: عزرا كلاين، ديريك طومسون



إفريقيا: تفكيك الصور النمطية عن قارة متعددة الأبعاد

يأتي هذا العمل في إطار الجهود الأكاديمية الهادفة إلى تفكيك الصور النمطية والأحكام المسبقة التي طالما رافقت تمثيل القارة الإفريقية في الخطاب الإعلامي والسياسي، سواء في الغرب أو في بعض الأوساط المعرفية.

وتقدّم سونيا لوغورييليك، المتخصصة في الشؤون الإفريقية، مقارنة تحليلية ذات طابع تربوي، تسعى من خلالها إلى إعادة بناء فهم أكثر دقة

وتعقيداً لإفريقيا، بوصفها فضاءً متنوعاً ومتعدد الأبعاد، لا يمكن اختزاله في سرديات تبسّطية أو أحكام عامة.

ينطلق الكتاب من مراجعة نقدية لعدد من "الأفكار الجاهزة" التي ترسّخت عبر الزمن، مثل الادعاء بأن إفريقيا تفتقر إلى التاريخ، أو أنها غير مؤهلة للديمقراطية، أو أن الهجرة الإفريقية تشكّل تهديداً واسع النطاق لأوروبا. ومن خلال تحليل هذه الأطروحات، يبيّن العمل كيف أن هذه التصورات لا تعكس الواقع بقدر ما تعبّر عن إرث معرفي مشوّه، ارتبط بالسرديات الاستعمارية وما بعد الاستعمارية، التي أسهمت في إنتاج صورة أحادية ومختزلة عن القارة.

غير أن أهمية الكتاب لا تقتصر على تفكيك هذه التصورات الكلاسيكية، بل تمتد إلى معالجة أفكار أقل تداولاً، ولكنها لا تقل إشكالية، مثل القول بأن المجتمعات الإفريقية تفتقر إلى الوعي السياسي أو الحركية المدنية. وفي هذا السياق، تُبرز المؤلفة وجود مجتمعات مدنية نشطة في العديد من الدول الإفريقية، تلعب أدواراً متزايدة في المجال العام، سواء من خلال الحركات الاجتماعية أو المبادرات المحلية أو أشكال التعبئة السياسية. وهذا الطرح يُسهم في إعادة الاعتبار للفاعلية السياسية داخل المجتمعات الإفريقية، بعيداً عن التصورات التي تقدّمها كفضاءات سلبية أو غير منظمة.

كما يعالج الكتاب مسألة الدين في إفريقيا، حيث ينتقد التعميمات التي تصف المجتمعات الإفريقية بأنها "شديدة التدين" بطريقة مبسطة، مبرزاً التنوع الكبير في أنظمة الاعتقاد. فإلى جانب انتشار الإسلام والمسيحية، يشير



تاريخ النشر 2025

إمبراطورية الظل: الحرب والهيمنة في عصر الذكاء الاصطناعي

هذا العمل، الذي يُشكّل العدد الرابع من سلسلة مجلة Le Grand Continent، يمثل مساهمة فكرية جماعية، تسعى إلى تفكيك التحولات العميقة التي يشهدها النظام الدولي، في ظل صعود الذكاء الاصطناعي بوصفه قوة سياسية وجيوسياسية جديدة.

وتحت إشراف جولييانودا إمبولي، يجمع الكتاب بين تحليلات عدد من المفكرين وصنّاع القرار والفاعلين في مجال التكنولوجيا، ليقدم قراءة متعددة الأبعاد لما يمكن تسميته بـ"المرحلة الجديدة من السلطة"، حيث لم

الكتاب إلى أن ما يُصنّف غالبًا تحت مسمى "الأنيمية" لا يُشكّل دينًا مُوحّدًا، بل يعبر عن أنظمة معتقدية متعددة ومتشابكة، تعكس ثراءً ثقافيًا وروحيًا لا يمكن اختزاله في تصنيفات جاهزة.

ومن زاوية اقتصادية وثقافية، يُفند الكتاب فكرة غياب الإبداع أو الإنتاج الثقافي في إفريقيا، مستشهدًا بتطور صناعات ثقافية مثل الموسيقى، التي أصبحت، في بعض مناطق إفريقيا جنوب الصحراء، تُدرّ عائدات تفوق قطاعات تقليدية كبرى مثل القطن أو الكاكاو. ويعكس هذا التحليل تحوّلًا في بنية الاقتصاد الثقافي الإفريقي، ويُبرز دور الإبداع كأحد محركات التنمية والتأثير العالمي.

وعليه، يشكّل هذا العمل مساهمة مهمّة في إعادة تأطير المعرفة حول إفريقيا، من خلال الانتقال من منطق التعميم والاختزال إلى منطق التحليل المتعدد الأبعاد. كما يقدّم نموذجًا لكيفية توظيف المقاربة النقدية في تفكيك الصور النمطية، وبناء فهم أكثر توازنًا وواقعية، يراعي التعقيد الداخلي للمقارة، ويعترف بتنوعها السياسي والاجتماعي والثقافي.

في المجمل، يمكن اعتبار هذا الكتاب مرجعًا مفيدًا، ليس فقط للطلبة والباحثين في الدراسات الإفريقية، بل أيضًا لكل من يسعى إلى فهم القارة خارج الأطر النمطية السائدة، في سياق عالمي يتطلب إعادة النظر في أنماط تمثيل "الآخر" وإنتاج المعرفة حوله.

تأليف: سونيا لو غورييليك

المضادة"، التي تتجسد في صعود حركات سياسية تسعى إلى تقويض النظام الليبرالي العالمي، مستفيدة من الأدوات التكنولوجية الجديدة. ويُنظر إلى هذه الديناميات بوصفها جزءًا من تحوّل أوسع، حيث يتم إعادة تعريف العلاقة بين الديمقراطية والتكنولوجيا، في سياق يتسم بتزايد التوتربين الحرية والسيطرة، وبين الشفافية والهيمنة.

ومن الناحية المنهجية، يتميز الكتاب باعتماده على ترجمة وتحليل نصوص، غالبًا ما تكون غير متاحة أو غير معروفة على نطاق واسع، صادرة عن مفكرين وفاعلين مؤثرين في دوائر السلطة، ما يمنح الكتاب طابعًا استكشافيًا يسعى إلى كشف "ما وراء المشهد" السياسي. ومن خلال هذا النهج، لا يكتفي العمل بوصف الظواهر، بل يحاول تفكيك الخطابات التي تنتجها، وفهم المنطق الذي يحكمها.

ولا يقتصر الكتاب على التحليل، بل يحمل أيضًا بُعدًا معياريًا، حيث يقدم نفسه كدليل فكري (vademecum) للمواطنين، يدعوهم إلى فهم هذه التحولات وعدم الخضوع لها. وفي هذا السياق، يُطرح سؤال مركزي، يتعلق بكيفية بناء بدائل سياسية قادرة على مواجهة هذه التحولات، والحفاظ على القيم الديمقراطية في عصر تزايد فيه هيمنة التكنولوجيا.

وعليه، فإن هذا العمل يشكّل إسهامًا مهمًا في النقاشات المعاصرة حول العلاقة بين التكنولوجيا والسلطة، حيث يقدم إطارًا تحليليًا يساعد على فهم التحولات الجارية في النظام الدولي، ويبرز أن الذكاء الاصطناعي لم يعد مجرد أداة، بل أصبح أحد المحددات الأساسية لمستقبل السياسة العالمية. كما يفتح أفقًا نقديًا للتفكير في كيفية استعادة الفاعلية السياسية في مواجهة ما يُسمى بـ "إمبراطورية الظل"، في عالم يُعاد تشكيله على أسس رقمية وجيوسياسية جديدة.

تأليف: جوليانو دا إمبولي

تُعَدُّ التكنولوجيا مجرد أداة، بل أصبحت إطارًا لإعادة تشكيل السلطة ذاتها. ينطلق الكتاب من فرضية مركزية، مفادها أن الذكاء الاصطناعي لا يمكن اختزاله في كونه تقدمًا تقنيًا، بل يجب فهمه بوصفه مشروعًا سياسيًا متكاملًا، تقوده نخبة جديدة تجمع بين السلطة التكنولوجية والاقتصادية والسياسية. وفي هذا السياق، يُطرح مفهوم "إمبراطورية الظل" للإشارة إلى البنى غير المرئية التي تُنتج السلطة في العصر الرقمي، حيث تتشكل مراكز القرار خارج الأطر التقليدية للدولة، ضمن شبكات معقدة تضم شركات التكنولوجيا الكبرى، ومراكز النفوذ السياسي، والأجهزة الاستراتيجية.

ويؤلي الكتاب اهتمامًا خاصًا بتحليل ما يُعرف بـ "التيكنو-قيصرية" (techno-césarisme)، أي التحالف الناشئ بين نخبة التكنولوجيا في وادي السيليكون، وبين شخصيات سياسية ذات توجهات سلطوية أو شعبية، مثل دونالد ترامب. ويُقدّم هذا التحالف بوصفه تعبيرًا عن إعادة تركيب غير مسبقة لعلاقات القوة، حيث تتقاطع المصالح الاقتصادية لشركات التكنولوجيا مع مشاريع سياسية تسعى إلى إعادة تعريف قواعد اللعبة الديمقراطية. ومن خلال تحليل شخصيات مثل بيل غيتس، وسام ألمان، ومارك أندريسن، يُبرز الكتاب كيف تتحول التكنولوجيا إلى أداة لإعادة هندسة المجال السياسي، وليس فقط لتعزيزه.

كما يتناول العمل الدور الذي تلعبه قوى دولية أخرى، مثل روسيا والصين، في هذا السياق، من خلال تحليل الأيديولوجيات التي تحرك النخب المرتبطة بالكرملين، أو الاستراتيجيات التي تعتمدها الصين في توظيف الذكاء الاصطناعي لتعزيز نفوذها العالمي. ومن خلال هذا المنظور، يُظهر الكتاب أن الصراع الدولي لم يعد يقتصر على الموارد أو الجغرافيا، بل أصبح يدور حول السيطرة على البيانات، والخوارزميات، والبنى التحتية الرقمية.

وفي قلب هذا التحليل، يقدم الكتاب قراءة معمّقة لما يسميه بـ "الثورة



تريندز للبحوث والاستشارات
TRENDS RESEARCH & ADVISORY



CONTACT US

- ☒ TRENDS Research & Advisory
- in TRENDS Research & Advisory
- f Trends Research & Advisory
- ▶ TRENDS Research & Advisory
- @ trendsresearch